٥٨ .... ١١:٢٣
bhs_ns_30

(والرابع) شَبَهُ الحرف فى الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتِقَارٍ أَصِلاَ » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذى» فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ ؛ فأشبهت الحرفَ فى ملازمة الافتقار ، فبنيت (١) .

وحَاصِلُ البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

* * *

= والثالث — وهو رأى المازنى — أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهى الألفاظ الدالة على الأمر منه - معنى لام الأمر ، وسائره محمول عليه ، لنعنى أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شبهاً معنوياً ، لا نيابياً .

(١) زاد ابن مالك فى شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص » وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كما قرأ ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية فى اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلا إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك فى متن التسهيل .

٥٨ ....
١١:٢٣
bhs_ns_30

١٧ — وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا(١)

يريد أن المعرب خِلَافُ الْمَبْنِيِّ ، وقد تقدَّمَ أن المبنى ما أشْبَهَ الْحَرف ؛ فالمعرب ما لم يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كأَرْضٍ ، وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسَمَاً — وُسمَاً : لغةٌ فى الاسم ، وفيه ست لغات : اسم — بضم الهمزة وكسرها ، وُسِمٌ — بضم السين وكسرها ، وُسِمَاً — بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمْكَنَ — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وعَمْرو ، وإلى متمكن غير أمكن — وهو غير المنصرف — نحو : أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ ؛

---

(١) « ومعرب » مبتدأ ، ومعرب مضاف و « الأسماء » مضاف إليه « ما » اسم موصول فى محل رفع خبر المبتدأ « قد سلما » قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعلة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف فى « سلما » للإطلاق « من شبه » جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و « الحرف » مضاف إليه « كأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض « وسما » الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو ـ بضم السين مقصورا ـ إحدى اللغات فى اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره فى الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وههنا سؤال ، وهو أن الناظم فى ترجمة هـذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال : « المعرب والمبنى » وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال « والاسم منه معرب ومبنى » ولكنه حين بدأ فى التفصيل وتعريف كل واحـد منهما بدأ بالمبنى وأخر المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذالك أنه بدأ فى الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل فى الأسماء ، وبدأ فى التعريف بالمبنى لكونه منحصراً ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام فى أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء ستة أبواب ليس غير ؟ ! .

٥٨ ....
١١:٢٣
bhs_ns_30

فغير المتمكن هو المبنى ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن أمكنُ ، ومتمكن غير أمكن[١] .

* * *

١٥ - وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضارِعاً : إنْ عَرِيَا[٢]

٢٠ - مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ ، وَمِنْ نونِ إناثٍ : كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[٣]

---

(١) والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لا ينون ، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضى » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف التى فيه للتثنية . و « نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مضى » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعا » مفعول به « إن » حرف شرط « عريا » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، وألفه للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبى صخر الهذلى :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كيرعن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وتقديره : وذلك كائن كيرعن « من » اسم موصول مفعول به ليرعن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على السكون فى محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زيد مثلا « فتن » ماض مبنى =

٥٨ .... ١١:٢٣

bhs_ns_30

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبنى من الأسماء شَرَعَ فى بيان المعرب والمبنى من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلٌ فى الأسماء ، فَرْعٌ فى الأفعال (١) ؛ فالأصل فى الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال ، والأولُ هو الصحيحُ ، ونَقَلَ ضياء الدين بن العِلْج فى البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال ، فَرْعٌ فى الأسماء .

* * *

= المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين فى الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهته للحرف ؛ ولما كان الأصل فى الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ماجاء منها مبنياً لايسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم فى أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لايتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعانى التى تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة فى نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفى إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعانى التى تتوارد على الفعل فمثل النهى عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين فى نحو قولك : لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منهيا عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لايجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفا غير داخل فى حكم النهى ، وصار المراد أنك منهى عن الجفاء مأذون لك فى مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهى عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

٥٨ .... ١١:٢٣
bhs_ns_30

والمبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما اتَّفَقَ على بنائه ، وهو الماضى ، وهو مبنى على الفتح[١] نحو « ضَرَبَ وَانْطَلَقَ » ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيضم ، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكن.

(والثانى) ما اخْتُلِفَ فى بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضْرِبْ » وهو مبنى عند البصريين ، ومُعْرَب عند الكوفيين[٢] .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نُونُ الإناثِ ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على الفتح ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة[٣] فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا

---

(١) بنى الفعل الماضى لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه على حركة - مع أن الأصل فى البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب فى وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة فى الفعل الماضى خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد ، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان .

(٢) عندهم أن نحو « اضرب » مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله لتضرب ، فحذفت اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار « اضرب » وفى هـذا من التكلف ما ليس يخفى .

(٣) لافرق فى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما فى مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما فى قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع .

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فإن أصل قوله لاتهين لاتهينن بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقى الفعل بعد حذفها مبنيا على الفتح فى محل جزم بلام النهى ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة فى هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن ، بحذف الياء =